عربية واسعة ويقف على رأسها غولدا مئير وبيرائيل جليلي وموشيه ديان ، وفئة ما يسمى بالمعتدلين التي تدعو الى الانسحاب الاسرائيلي من معظم المناطق مقابل السلام ، وضم جزء بسيط منها ، ويقف على رأسها كل من بنحاس سبير ويتسحاق بن اهارون واريه اليعاف ، كما وان الحزب توصل في هذه الوثيقة الى حل وسط فيما يتعلق بالهوية الفلسطينية، فمن المعروف ان الجناح الاول كان في السابق لا يعترف بهذه الهوية باعتبار ان الشعب الفلسطيني كما تقول غولدا مئير « غير موجود ». اما الفئة الثانية وخاصة اريه اليعاف ، فقد كان قد اعترف في كتابه « ارض الغزال » بوجود شعب فلسطيني ودعا الى اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والضفة الشرقية لنهر الاردن باعتبار أن شرقي الاردن تعتبر الجزء الشرقي « لارض اسرائيل » أي «فلسطين» . وفيما يتعلق بقضية تمثيل الشعب الفلسطيني اجمع المسؤولون الاسرائيليون على ان النظام الاردني هو الذي ينبغي ان يمثل الفلسطينيين في مؤتمر السلام بالاضافة الى عناصر من وجهاء المناطق المحتلة ، وعارض هؤلاء المسؤولون بشدة حق منظمات المقاومة الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني ، فقد ذكرت غولدا مئير انها غير مستعدة ان تجلس على مائدة المفاوضات مع « القتلة » وأعرب ديان عن رأيه بنفس الاسلوب ، كما ان وزير الخارجية ابا ايبن الذي يحاول ان يضفي مسحة من التساهل على المواقف الاسرائيلية ، ذكر هو الاخر عند مطلع شهر ديسمبر الماضي في مقابلة صحيفة « ان اسرائيل لن توافق على اشتراك ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر » ، وأوضح « ان عقيدة ياسر عرفات تعارض بقاء دولة اسرائيل من جذورها » وشبه دعوته للمؤتمر بـ « دعوة البابا الى الاشتراك في مؤتمر هدفه تصفية المسيحية » . وحول نفس الموضوع اوضح وزير الشرطة شلومو هليل ردا على سؤال وجه اليه حول امكانية موافقة اسرائيل على حضور وفد من المقاومة الى مؤتمر جنيف كممثل للشعب الفلسطيني ، بقوله القاطع : « لا يمكن بأي حال من الاحوال . اننا نجري مفاوضات فقط مع الدول المتاخمة لنا. حول الحدود في الجنوب نجري مفاوضات مع حكومة القاهرة ، وحول الحدود في الشمال نجري مفاوضات مع حكومة دمشق ، وحول الحدود في الشرق نجري مفاوضات مع حكومة عمان ... » . اما عن رفض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد أوضح شلومو هليل هذا الرفض بقوله « لان دولة فلسطينية كهذه لن تكون قادرة على حل اية واحدة من القضايا الفلسطينية ، وأكثر ما يمكن لها ان تعمله حل مشاكل الفلسطينيين الذين يعيشون الان في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن ضمن هذه الحدود لا يمكن لدولة كهذه ان تستوعب بداخلها الفلسطينيين الذين يعيشون على الطرف الثاني للاردن وفي الدول العربية الاخرى ، وبما ان الامر كذلك فان الخطورة من وجهة نظرنا هي انه اذا ما أرادت دولة فلسطينية كهذه الاستجابة الى القضايا الجوهرية ، وتجمع تحت كنفها معظم الفلسطينيين ، فانها ستجد نفسها مضطرة الى التوسع نحو اسرائيل كما تريد منظمات الارهاب » (معاريف ٧٣/١٢/٧) .

اذن يمكن تلخيص موقف حزب العمل بالامور التالية : (١) عدم العودة الى حدود الرابع من يونيو (٢) معارضة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (٣) حكومة الاردن هي التي تمثل الشعب الفلسطيني ، وعدم الاعتراف بمنظمات المقاومة الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني .

ننتقل الان الى موقف حزب مبام الذي يشكل مع حزب العمل « التجمع العمالي » . يتقارب موقف هذا الحزب مع موقف فئة « المعتدلين » في حزب العمل ، فقد جاء في توصيات المكتب السياسي لحزب مبام كما نشرته صحيفة المرصاد (٧٣/١٢/٦): « ... يجب تجريد المناطق التي سينسحب منها جيش الدفاع الاسرائيلي من السلاح بحيث يكون ذلك مصحوبا بضمانات دولية ملموسة لصالح الطرفين . على اسرائيل ان تقف موقفا ايجابيا من التوصل الى حل سياسي للقضية وذلك عن طريق اقامة دولتين مستقلتين اسرائيل من ناحية ودولة عربية من ناحية اخرى ، وفي نطاق هذه الدولة العربية المستقلة يمارس الشعب العربي الفلسطيني حقه في تقرير مصيره . والى جانب ذلك على اسرائيل ان تقف موقف التفهم والاحترام لكل قرار يتخذه الفلسطينيون والاردنيون بالنسبة لمصيرهم وسيادتهم واستقلالهم خارج حدود اسرائيل بتحفظ واحد وهو ان يقوم ذلك على حسن الجوار